Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/R.19/Rev.1
البند 9(ب)(ii) من جدول الأعمال

11 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10-11 ديسمبر/كانون الأول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

الجمهورية الرواندية

من أجل

مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة

Document # 305133
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع رواندا	3
دال –	أنشطة الجهات المانحة الأخرى لاستئصال الفقر	4
هاء –	الإطار المنطقي للمشروع واستراتيجيته	4
الجزء الثاني –	**المشروع**	**6**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	6
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	7
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	9
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	11
واو –	التنظيم والإدارة	12
زاي –	المبررات الاقتصادية	12
حاء –	المخاطر	13
طاء –	الأثر البيئي	14
ياء –	السمات الابتكارية	14
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**15**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**15**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**17**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. RWANDA PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني – التمويل السابق للصندوق في رواندا

3 III. DYNAMIC LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي الدينامي

8 IV. MONITORING AND EVALUATION ARRANGEMENTS: SOURCES OF INFORMATION

الرابع – ترتيبات الرصد والتقييم: مصدر المعلومات

9 V. RURAL POVERTY, MAJOR ISSUES, GOVERNMENT AND IFAD PRIORITIES

الخامس – الفقر الريفي، وأهم القضايا، وأولويات الحكومة والصندوق

11 VI. TARGET GROUP PRIORITY NEEDS AND PROJECT PROPOSALS

السادس – أولويات احتياجات المجموعة المستهدفة ومقترحات المشروع

12 VII. INSTITUTIONAL MATRIX (SWOT ANALYSIS)

السابع – المصفوفة التنظيمية (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)

14 VIII. STAKEHOLDER MATRIX OF PROJECT ACTORS AND ROLES

الثامن– مصفوفة أصحاب الشأن المعنيين بالمشروع، وأدوارهم

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك رواندي
1.00 دولار أمريكي	=	445 فرنك رواندي
1.00 فرنك رواندي	=	0.00022 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة الجمهورية الرواندية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

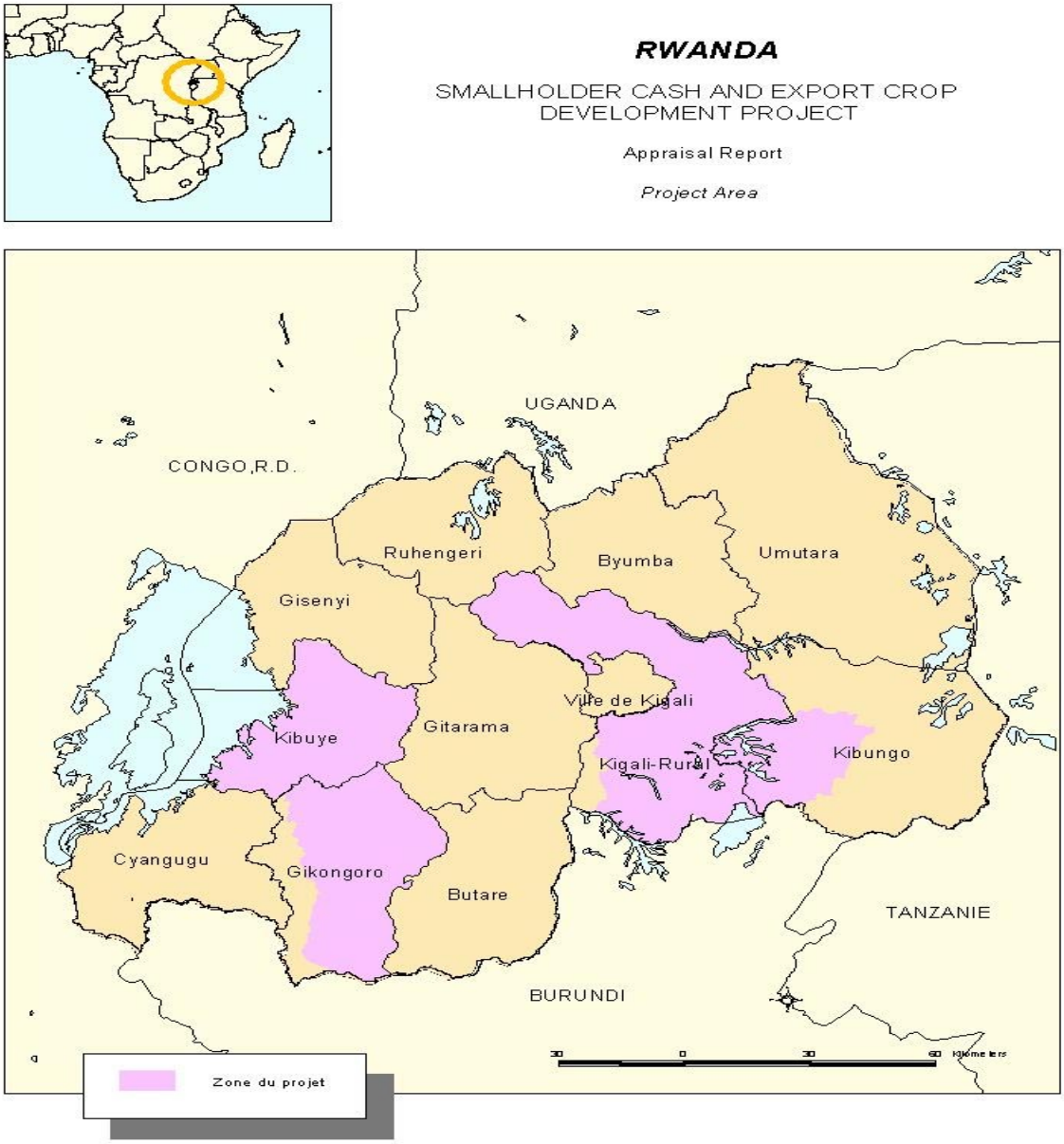

Source: *IFAD*

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الجمهورية الرواندية

مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	الجمهورية الرواندية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	25.09 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	12.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.26 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا المصارف المحلية
قيمة التمويل المشترك:	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: 5.66 مليون دولار أمريكي المصارف المحلية: 500 637 دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: قرض المصارف المحلية: ائتمان
مساهمة المقترض:	1.89 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	900 637 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هم المستفيدون؟ يبلغ عدد المستفيدين المقصودين من مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصـــغيرة، نحـــو 28 000 أســـرة تنتج محاصيل نقدية في مناطق ريفية مختارة في أربع مقاطعات في رواندا. وكلهم شديدو الفقر ويعيشون بالفعل تحت خط الفقر، ويزرعون مساحات صغيرة أو ينتجون محاصيل نقدية ليكملوا بها ما ينتجونه من محاصيل الأغذية الأساسية لكي يحققوا بذلك الأمن الغذائي الأساسي.

لماذا هم فقراء؟ تساهم المحاصيل النقدية بصورة ملموسة في حياة أسر أصحاب الحيازات الصغيرة في رواندا، حيث تمثل في أغلب الأحـــيان المصدر الرئيسي لدخلها النقدي. ولكن أصحاب مزارع البن الصغيرة يحصلون على عائد هزيل جدا لإنتاجهم، نظرا لعدم وجود مرافق مناسبة لتجهيز هذا الإنتاج، الأمر الذي يعني صعوبة التحكم في جودته، وانخفاض أسعاره بشدة في أسواق البن الدولية، فالأســـعار المجـــزية لا يمكن الحصول عليها إلا إذا تحسنت جودة البن تحسنا ملموسا وطبقت استراتيجيات مبتكرة للتسويق، كما أن أصحاب مزارع الشاي الصغيرة لا يحصلون إلا على جزء ضئيل مما يحصل عليه منتجو الشاي في البلاد المجاورة مقابل إنتاجهم، رغم الحقيقة المعروفة وهي أن أوراق الشاي الأخضر الذي تنتجه رواندا من أجود أنواع الشاي في العالم.

مـــاذا ســـيفعل المشروع لهم؟ سيساعد المشروع أصحاب مزارع البن الصغيرة في إنشاء جمعيات تعاونية أولية وإنتاج بن عربي عالـــي الجـــودة. كمـــا سيســـاعد في تركيب مرافق حديثة لتجهيز البن بواسطة شركات تعاونية، تنضم بمرور الوقت إلى الجمعيات التعاونية الأولية التي سيشكلها المزارعون الفقراء من أصحاب المزارع الصغيرة. أما بالنسبة للشاي، فإن المشروع سوف يساعد في خصخصة ضيعة صناعية حكومية واسعة بتوزيعها على 4 000 من أصحاب المزارع الصغيرة الفقراء، منهم 2 000 امرأة تترأس أســـرهن، وترســـيخ الجمعيات التعاونية الأولية المقامة بمعرفة المستفيدين من توزيع الأراضي وتدريبهم على إدارتها، وتمويل بناء مصـــنع لتجهـــيز الشاي الذي ينتجونه. وهنا أيضا، ستستولى الجمعيات التعاونية الأولية التي شكلها أصحاب مزارع الشاي الصغيرة علـــى مصـــنع الشـــاي الجديد بعد ذلك. وسوف توفر مشاركة منظمة التجارة العادلة، وشركة TWIN التجارية المحدودة في تنفيذ المشروع، خدمات للشركات التعاونية في مجالات التدريب والمعلومات والدعم الإداري، وكذلك فرصا للدخول إلى الأسواق الخاصة المناســـبة للـــتجارة العادلة التي تشتري البن العربي والشاي الممتازين بأسعار مجزية. أما شركة TWIN التجارية فستواصل تقديم مساعداتها للمشروع بعد اكتماله، لكي تضمن استدامة أنشطة الإنتاج والتسويق التي مولتها. وتشير التقديرات إلى أن شركات التجهيز التعاونـــية ستســـتطيع زيادة الأسعار التي يحصل عليها المنتجون بنسبة 100% للشاي وبنسبة 30% للبن، بعد أن تسدد الشركات كل الموارد التي تلقتها أثناء المشروع لتمويل المرافق الصناعية.

كـــيف سيشـــارك المستفيدين في المشروع؟ سيكون من حق المستفيدين الأفراد من توزيع أراضي ضيعة الشاي استخدام الأراضي الحكومية المزروعة بالشاي، بشرط إدارة الأراضي التي يحصلون عليها بصورة جيدة ومستدامة. وسيشارك جميع أعضاء الجمعيات التعاونية الأولية لمزارعي الشاي والبن، ممن يملكون أسهما في مؤسسات التجهيز، في إدارة هذه المؤسسات. وسوف تكون العضوية فـــي الجمعـــيات التعاونـــية الأولـــية طوعية، ولكنها ستخضع للشروط المتعلقة بالطبيعة الديمقراطية لهذه الجمعيات وللالتزام بإنتاج محاصـــيل ذات جـــودة عالية. أما القيام بمبادرات جديدة بالنسبة للمحاصيل النقدية، فسوف يتوقف على طلب المجموعات التعاونية للمزارعين أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية الرواندية من أجل مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى الجمهورية الرواندية بما قيمته 12.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.26 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - رواندا بلد مزدحم بالسكان وفقير في موارده. ويبلغ عدد السكان 8 ملايين نسمة تقريبا، يعيش أغلبهم في الريف (90%)، ويتزايدون بمعدل 3% سنويا تقريبا. وقد أسفرت حرب الإبادة عام 1994 عن تدمير معظم قاعدة الموارد البشرية والإمكانات الإدارية والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وعادت الأمور إلى طبيعتها مع عودة السلام وعودة اللاجئين في 1996/1995. ولكن الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 لم يتعد 72% من مستواه في عام 1990. كما أن دخل الفرد الذي كان 250 دولارا أمريكيا في 1993 أنخفض إلى 180 دولارا فقط في عام 1996، وإن كان قد عاد إلى 250 دولارا أمريكيا في عام 2000. وفي أعقاب الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة على السياسات لتنشيط الانتعاش الاقتصادي، استمر النمو على أسس مستدامة، وطرأ تحسن ملموس على الموازين المالية نتيجة الإصلاح الضريبي، والسياسات المالية الحكيمة، وانتعاش الصادرات، والتدفق الهائل للمنح والقروض الأجنبية بشروط تيسيرية للغاية. وظلت القيمة الخارجية للفرنك الرواندي مستقرة إلى حد ما حتى منتصف عام 2000، وإن كانت قد فقدت 25% مقابل الدولار بعد ذلك، نتيجة ارتفاع قيمة هذا الأخير. وقد شكل هذا الاتجاه – مصحوبا بانخفاض أسعار البن وارتفاع أسعار النفط – ضغطا شديدا على الميزان التجاري.

2 - الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان رواندا، وهي تمارس في جميع أنواع الأراضي، بما في ذلك الأراضي الحدية والمنحدرات الشديدة. وتزرع 13% من الأراضي الصالحة للزراعة بمحاصيل التصدير المعمرة، وأغلبها مزروع بالبن والشاي وأحيانا الغرديب (حشيشة الحمى). ومن بين المحاصيل التي يزرعها أصحاب المزارع الصغيرة، محصول الموز الذي يزرع على نطاق واسع كغذاء أساسي وكمصدر رئيسي للدخل النقدي للأسر الريفية. ومن المحاصيل الأخرى التي تسوق من أجل الحصول على دخل نقدي: الذرة الرفيعة والفول والبازلاء والذرة والخضر والفاكهة. ومن الأمثلة على تنوع القطاع الفرعي للمحاصيل النقدية والتصديرية الذي بدأ يظهر مؤخرا: فاكهة Maracuja (ثمرة زهرة الآلام)، التي تزرعها مؤسسات القطاع الخاص لتحويلها إلى عصائر، والمنتجات البستانية مثل الطماطم والخضر التي تلبي الطلب المتزايد من جانب سكان المدن، والزهور، والكشمش الشائك الذي تزرعه المزارعات في المزارع الصغيرة لتصديره إلى أوروبا وأوغندا.

3 - انخفض معدل النمو الزراعي في رواندا من 0.5% سنويا في الثمانينيات إلى -3.9% في التسعينيات. وإذا كانت أرقام التسعينيات قد تأثرت بحرب الإبادة، فإن الأداء الاقتصادي الهزيل في الثمانينات يرجع أساسا إلى بطء النمو الزراعي وضعف الإنتاجية. وإذا كان إنتاج المحاصيل الأساسية قد زاد، فإن الغلة قد انخفضت في أغلب الأحيان، فالجزء الأكبر من الزيادة التي حدثت في الإنتاج جاء من التوسع في المساحة المزروعة لا من زيادة الإنتاجية. أما بطء النمو الاقتصادي لقطاع الزراعة فيعكس ضيق قاعدة الموارد، وتراجع خصوبة التربة، وقلة استخدام المستلزمات الزراعية الحديثة.

4 - إن تنمية الزراعة في رواندا أمر لا بد منه للمحافظة على الانتعاش الاقتصادي، وخلق فرص عمل، والحد من الفقر. والاستراتيجية الوطنية للزراعة تحدد الصعوبات التي تعترض طريق الإنتاجية الزراعية والإجراءات الواجب اتخاذها للتغلب على هذه الصعوبات. وتشمل هذه الاستراتيجية إحياء البنية الأساسية المعاونة، والخدمات الإرشادية، وتشجيع التكثيف الزراعي الذي يهدف إلى زيادة دخل سكان الريف، والنهوض بالأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، والزراعة الموجهة نحو السوق. ومن بين بنود هذه الاستراتيجية: إقامة أسواق لكل من المدخلات والمحاصيل، وتحسين عمليات صيانة التربة وإدارتها، وتنمية أراضي المستنقعات في إطار مستدام بيئيا، وتحسين طرق الزراعة من خلال خدمات البحوث والإرشاد والمعلومات، وزيادة استخدام المدخلات على أسس مستدامة ماليا، ومساندة مجموعات المزارعين وجمعيات المهنيين، وتقديم الائتمان الريفي وغيره من الآليات المالية للأنشطة الريفية، وتحسين وسائل التخزين والطرق التي تربط بين المزارع والأسواق.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - فيما يلي موجز لأهم الدروس المستفادة منذ أن أستأنف الصندوق عملياته في رواندا عام 1996:

- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات المجتمعات المحلية، للتأكد من قدرتها على تشغيل المرافق التي سيبنيها المشروع، والمحافظة على هذه المرافق.
- يشترط تمكين المستفيدين من المشروع من التخطيط للأنشطة الإنمائية و"امتلاكها"، بناء على الاحتياجات والأولويات التي يحددونها بأنفسهم.

- أحـــرزت مساعي الحكومة لتطبيق اللامركزية تقدما سريعا، وأتاحت فرصا جديدة للفئات الأدنى من الحكومـــات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على مستوى المجتمعات المحلية، ولإشراك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال إسناد عقود لهم.
- ويثير ذلك بدوره قضية الائتمان والروابط الكافية بفرص السوق.
- ويحـــتاج الأمر إلى نهج جديد بالنسبة إلى توليد التكنولوجيا ونقلها، على أساس التشخيص القائم على المشـــاركة للمشـــكلات، وتحديـــد المزارعين المبتكرين، وإقامة علاقات عمل وثيقة بين الموظفين المهنيين الإقليميين والمحليين وبين مسؤولي البحوث في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات، والتوسع في البحوث القائمة على الطلب.
- علـــى الصـــندوق أن يقـــدم دعمه القوي للمشروعات خلال السنة أو السنتين الأوليين من العمليات، ضمانا لاستهلال هذه المشروعات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.
- وأخـــيرا، فـــلا بد من إصلاح عملية اختيار المنظمات الوطنية غير الحكومية التي ستقدم الخدمات، ضمانا لاختيار أنسبها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع رواندا

6 - **سياســـة روانـــدا لاستئصال الفقر:** أصدرت الحكومة في عام 2001 وثيقة "استراتيجية الحد من الفقر"، وهي الوثـــيقة التـــي اعترفت بأن أي سياسة ناجحة لاستئصال الفقر ينبغي أن تقوم على معدل عال للنمو الاقتصادي. وأهم التحديات في المدى المتوسط هي: زيادة عائدات التصدير والإنتاج الزراعي، ودعم الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفـــية، وتـــنويع الاقتصاد. ويشمل هذا الأخير تطوير الخدمات، بما في ذلك خدمات المعلومات والاتصالات المتعلقة بالتكنولوجـــيا. وســـوف يكـــون هناك تركيز كبير على التدريب الموجه نحو السوق من أجل إيجاد ايدي عاملة ماهرة وقادرة على المنافسة للاستفادة الكاملة من مميزات وجود لغتين في رواندا.

7 - مـــن بين العناصر الاستراتيجية للصندوق الموجهة نحو تحسين معيشة فقراء الريفي والحد من الفقر الريفي: ضـــمان حـــيازة الأراضي، وتنمية مؤسسات القروض الصغيرة القائمة على تجميع المدخرات، وتحسين إدارة الموارد الطبيعـــية وبالتالي مكافحة تدهور الأراضي، والاستثمار في مرافق النقل والبنى الأساسية للأسواق في الريف، وتوليد التكنولوجـــيا الزراعية ونقلها بالمشاركة، والبحوث الزراعية القائمة على الطلب، والإجراءات اللازمة للحد من انعدام الأمن الغذائي، وتشجيع الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل والعمل بمثل هذه الأنشطة. وقد استهدفت عملية الإصلاح الأساسية في رواندا تعزيز تمثيل المجتمعات المحلية الريفية بين الفئات الدنيا للإدارة العامة على المستوى المحلي عن طريق عملية انتخابات ديمقراطية الهدف منها هو زيادة تمثيل الفقراء وتمكينهم من المشاركة في عملية التخطيط للتنمية وتنفيذها. وتجري عملية المصالحة الآن من خلال الحوار والتوازن الحذر لتدخلات الحكومة تلافيا لأي نزاعات أو أي تمييز.

دال – أنشطة الجهات المانحة الأخرى لاستئصال الفقر

8 - تعهدت الجهات المانحة الرئيسية التي تدعم التنمية في رواندا خلال الفترة 2001–2003 بتقديم مبلغ يصل في مجموعه إلى 421 مليون دولار أمريكي كمساعدات إنمائية. وهذه الجهات – مرتبة بحسب تعهداتها – هي: الاتحاد الأوروبي (118 مليون دولار)، والبنك الدولي (108 ملايين دولار) ومصرف التنمية الأفريقي (53 مليون دولار) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (46 مليون دولار) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (18 مليون دولار) يليها حكومة بلجيكا وجمهورية الصين الشعبية وألمانيا والولايات المتحدة (تعهدت كل منها بمبلغ يتراوح بين 11–14 مليون دولار). وسوف يحصل القطاع الريفي على مبلغ يربو قليلا على 100 مليون دولار.

9 - وهناك فرص طيبة للتعاون بين مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وبين تدخلات الجهات المانحة الأخرى. فمن بين المشروعات الأخرى العاملة في أنشطة مماثلة أو تكميلية، هناك أهمية خاصة لمشروع تنمية زراعة البن في بوتار الذي تنفذه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومن المشروعات الأخرى ذات الصلة، المشروع الوطني للخدمات الزراعية الذي ينفذه البنك الدولي في الوقت الحاضر، والذي خصص 49 مليون دولار أمريكي لأنشطة دعم المحاصيل، والتدخل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي والذي خصص له مبلغ يصل إلى 9 ملايين دولار لقطاع البن بمقتضى اتفاقية عامة أبرمت مع الحكومة. ويشمل مشروع الاتحاد الأوروبي إنشاء وحدة لإكثار مواد الغرس في المختبرات، وهي الوحدة التي يمكن أن تزود المشاتل الخاصة ببرنامج زراعة المحاصيل النقدية في مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. كما يدخل ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي إصلاح الطريق الواصل بين Nshili وMata، وهو طريق لا غنى عنه لنقل الشاي الذي تنتجه مقاطعة Gikongoro الجنوبية.

10 - **استراتيجية الصندوق في رواندا**، تهدف استراتيجية الصندوق في رواندا إلى تمكين الفقراء من التغلب على فقرهم، مسترشدا في ذلك بالاستراتيجية الإقليمية ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي ووفق عليها في يوليو/تموز 2001، والتي تعكس ثلاثة توجهات استراتيجية رئيسية هي: (i) التركيز على التنمية المؤسسية من أجل تمكين المنظمات الأهلية الريفية للمجموعة المستهدفة؛ (ii) استغلال جميع الوسائل من أجل زيادة دخل فقراء الريفي بطرق مثل أنشطة إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية، والثروة الحيوانية، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل، وأعمال البحوث والتطوير القائمة على طلبات المزارعين، وإجراءات للحد من عيوب السوق، وتحسين نظم الحوافز؛ (iii) زيادة التركيز على التآزر المحتمل بين مشروعات الصندوق الجارية في رواندا. وتمثل المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، واستراتيجية الصندوق في رواندا، الأساس الذي بنى عليه تصميم مشروع تنمية المحاصيل النقدية والتصديرية في المزارع الصغيرة، وهو الأساس الذي لا غنى عنه لنجاح المشروع.

هاء – الإطار المنطقي للمشروع واستراتيجيته

11 - إن اختيار مشروع يركز على المحاصيل: هو رد على التحدي المتمثل في مساعدة الحكومة لكي تنمي قطاعات زراعية فرعية لها أهميتها الكبيرة في نمو الاقتصاد الوطني، ولكي تغتنم في نفس الوقت الفرص الناشئة لربط أهداف هذا النمو الاقتصادي بأهداف الحد من الفقر. فدعم الزراعة المعيشية لا يكفي للحد من الفقر. إذ أن الحد من

الفقـر بصـورة فعالة يتطلب تدخلات موجهة نحو السوق، وعلاقات فعلية مع فرص السوق، ومبادرات تخلق تأثيرات مضـاعفة فـي الاقتصـاد. ففي رواندا، يعتبر إصلاح وتنمية القطاع الفرعي لمحاصيل التصدير وزيادة عائدات النقد الأجنبـي المرتبطة بهذا القطاع، عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي المستدام وموازنة ميزان المدفوعات. فرواندا لديها إمكانـيات طيبة لزيادة محاصيلها التصديرية التقليدية بصورة ملموسة من حيث الحجم والقيمة، وتنويع إنتاج المحاصيل النقدية سواء لتلبية طلبات الأسواق المحلية أو أسواق التصدير.

12 - نظـرا لضـعف أسعار البن في الأسواق العالمية، أصبح إنتاج رواندا منه يمثل الآن نصف ما كان عليه في الثمانينـيات. ثـم أن نوعية البن ليست جيدة بسبب نقص معدات التجهيز، ومع ذلك فإن البن العربي الممتاز ينتج على مستوى المزرعة في أنحاء كثيرة من رواندا. ومن الممكن التوسع في إنتاج البن بهذه المناطق، واستخدام معدات حديثة لتجهـيزه من أجل إنتاج بن يمكن تسويقه بأسعار أعلى بكثير من أسعاره الحالية. وهناك مناطق عديدة في رواندا تنتج محصـول شاي ممتاز مازالت فرص تسويقه مواتية، ومازالت الفرصة متاحة لزيادة إنتاج الشاي، والتوسع في مرافق التجهـيز، وتحسـين عملـيات التسويق. ومن الممكن تنويع إنتاج المحاصيل النقدية كلما كان هناك طلب من الأسواق المحلـية أو أسـواق التصدير، كما هو الحال بالنسبة للفاكهة الاستوائية المختارة، والتوابل، والحرير. وهذه القطاعات الجديدة ستوفر فرص عمل للعديد من النساء الفقيرات.

13 - هـناك الآن فرصـا جديـدة للتسويق أمام منتجو البن والشاي من البلدان النامية. ويرجع الفضل في ذلك إلى أنشـطة المؤسسات الخاصة التابعة لشبكة التجارة العادلة في أسواق البلدان ذات الدخل المرتفع. فقد أقامت هذه الشبكة أسـواقا خاصـة لتسويق منتجات من نوعيات معروفة، وبأسعار مغرية للغاية لتعاونيات صغار المنتجين التي تستطيع توريـد هـذه المنـتجات. وسـوف تكفل مشاركة الأعضاء في شبكة التجارة العادلة في هذا المشروع: ضمان تنظيم تعاونـيات أصـحاب المزارع الصغيرة وتدريبها على تجهيز/تسويق محاصيلها، بحيث تلبي معايير الجودة المطلوبة، وتفضـي إلـى وضع استراتيجيات مبتكرة للتسويق، وتضمن الدخول إلى الأسواق المربحة. وكجزء من عملها، ستقدم المـنظمات الأعضـاء في شبكة التجارة العادلة دعمها المستمر للتعاونيات، حتى بعد انتهاء المشروعات بوقت طويل، لـتكفل بذلـك استدامة هذه التعاونيات. ولهذا الغرض، ضمن المشروع مشاركة TWIN كونها الشريك التقني الرئيسي لشـبكة التجارة العادلة (كما أنها المنظمة العضو في شبكة التجارة العادلة التي لها أكبر قدر من الخبرة في التعامل مع تعاونيات أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقراء في أفريقيا الشرقية وأمريكا اللاتينية) في المشروع.

14 - وتقـوم الاستراتيجية العامة للمشروع على التوجهات الاستراتيجية التاليـة: (i) إنتاج منتجات عالية الجودة؛ (ii) الارتـباط بشركاء شبكة التجارة العادلة من أجل الحصول على فرص للدخول إلى الأسواق المربحة؛ (iii) تمكين المنتجيـن الفقراء من أصحاب المزارع الصغيرة من التحكم التام في عمليات تجهيز وتسويق الشاي والبن؛ (iv) دعم جمعـيات المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنتاج وتسويق محاصيل تصديرية جديدة؛ (v) ضمان توفير خدمات ائتمانية مستمرة للمزارعين ومؤسسات التجهيز/التسويق.

الجزء الثاني- المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

15 - **منطقة المشروع**. سوف يعمل المشروع في مقاطعات جيكونغورو، وكيبويي، وكيبونغو، وكيغالي-نغالي. وتقع 65% من المنطقة التي يغطيها المشروع في منطقة المرتفعات في المناطق الزراعية الإيكولوجية التي تسقط عليها أمطار غزيرة على قمة جبل الكونغو والهضبة الوسطى، بما في ذلك الأجزاء العليا من سلسلة التلال الموازية لبحيرة كيفو في الاتجاه الشمالي-الجنوبي على ارتفاع يربو على 000 2 متر، والهضبة الوسطى التي تمتد شرق قمة الجبل بارتفاع يبلغ 700 1 متر في المتوسط. وتضم المنطقة كلها سلسلة من التلال التي تتراوح ارتفاعاتها بين 500 1 متر و200 2 متر. وأغلب التلال شديدة الانحدار، ويفصلها عن بعضها وديان ضيقة تربتها خثة ذات صرف سيء في أغلب الأحيان. أما التربة الجيدة فهي بركانية الأصل وخصبة عضويا في أغلب المنطقة، وإن كان جزء كبير من الخصوبة الطبيعية قد ضاع بسبب الاستغلال الجائر، وتآكل التربة، وقطع الأشجار. وتختلف كمية الأمطار بين نمطين، إذ تتراوح بين 250 1 ملليمتر في المناطق المنخفضة والجافة إلى 700 1 ملليمتر في المرتفعات.

16 - يكاد جميع المزارعين في منطقة المشروع أن يكونوا من الفقراء أصحاب المزارع الصغيرة، ومعظمهم لا يزيد ما يزرعه عن قطعة أرض تتراوح بين نصف هكتار وهكتار واحد. وقلما توجد قطعة أرض دون زراعة، لأن الأراضي المتاحة للزراعة تكفي بالكاد لمعيشة المزارعين. وزراعة محصولين في السنة أمر عادي، بل أن محصولا ثالثا قد يزرع في الوديان. ويشمل نظام الزراعة العديد من المحاصيل الغذائية، بحسب ارتفاع الأرض عن سطح البحر. فالذرة والفاصوليا والبطاطا والموز تزرع كلها في الارتفاعات المنخفضة. أما الذرة والقمح والبازلاء والبطاطس فتزرع عادة مع زيادة الارتفاع عن سطح البحر. وتنتشر زراعة البن في تلك المنطقة. أما الشاي فهو الأكثر شيوعا في المناطق المرتفعة عن سطح البحر، ويزرعه المزارعون بالقرب من المصانع عادة. وتنتشر زراعة الفاكهة والخضر في المناطق التي ترتبط بالمراكز الحضرية الكبيرة. بينما تزرع بعض المنتجات البستانية في الوديان، حيث تم تركيب مرافق للصرف والري.

17 - كانت تربية الحيوانات دائما مصدرا مهما للسماد العضوي بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة ووسيلة لتراكم رأس المال وتأمين الأسر ضد المخاطر. ولكن الحيوانات الصغيرة والكبيرة قضى عليها أثناء حرب الإبادة. ويربي أغلب المزارعين بعض الحيوانات. فالفقراء منهم يملكون بقرة أو اثنتين، أما النساء فلديهم حيوان أو اثنين من صغار المجترات، وبعض الدجاج والخنازير.

18 - **المجموعة المستهدفة**. ستضم المجموعة المستهدفة - من بين المقاطعات الأربع التي ينفذ فيها المشروع ومن المناطق التي بها إمكانية طيبة لإنتاج محاصيل نقدية-جميع الأسر الفقيرة والأسر شديدة الفقر التي تكون على استعداد للالتزام بالمحافظة على مستوى مقبول من جودة إنتاجها. وسيتم تحديد المجموعة المستهدفة على أساس دمج ثلاث طبقات اجتماعية، اعتمادا على: عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وعدد الأسر المستعدة والقادرة على الوفاء بشروط المشاركة ماليا في أنشطة التنمية المستدامة في القطاعات الفرعية، وعدد الأسر التي يمكن إيواءها مع مراعاة مدى ملاءمة الظروف الطبيعية للإنتاج الجيد وصعوبات وفرص التسويق الموجودة. وفي النهاية، فإن قضايا التمايز

بين الجنسين ستعالج هنا. إذ أن النساء اللواتي ترأسن أسرهن ستكون لهن فرصة أكبر في المشاركة في أنشطة المشروع.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

19 - وضع المشروع في إطار الاستراتيجية التي أوصت بها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لرواندا، ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها الحكومة عام 2001، والاستراتيجية الوطنية للزراعة، وكلها تعترف بأن التنمية المستدامة للقطاعات الزراعية، والدخول إلى أسواق التصدير، ودعم مجموعات المزارعين ورابطات المهنيين، وتقديم الائتمان وغيره من الآليات المالية للأنشطة الريفية، لا غنى عنها لاستدامة الانتعاش الاقتصادي لرواندا.

20 - والهدف المحدد لهذا المشروع هو تعظيم وتنويع دخل الفقراء من أصحاب المزارع الصغيرة الذين يزرعون المحاصيل النقدية، عن طريق إقامة أنشطة تجارية لتجهيز وتسويق البن والشاي ومحاصيل نقدية وتصديرية جديدة بتمويل مستدام. وقد صمم المشروع بطريقة بسيطة ومركزة، هادفا إلى تحقيق ما يلي:

- ايجاد آليات تضمن أكبر زيادة ممكنة في أسعار المنتجين، بما يتفق وعملية التجهيز والتسويق السليمة ماليا؛
- تعظيم نوعية وقيمة منتجات البن والشاي التي تباع في الأسواق الدولية؛
- إقامة جمعيات تعاونية أولية تتسم بالكفاءة وتدار بصورة ديمقراطية وتلقائية لمنتجي الشاي والبن، وتضمن تمكينهم ومشاركتهم بصورة كاملة في مشروعات التجهيز والتسويق؛
- تيسير مشاركة النساء الفقيرات اللواتي يرأسن أسرهن في أنشطة تنمية زراعة البن والشاي؛
- إقامة مشروعات للتجهيز والتسويق تتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف وتمول بصورة مستدامة في القطاع الخاص، لتتولاها في نهاية الأمر الجمعيات التعاونية الأولية؛
- تشجيع تجميع المحاصيل التصديرية والنقدية التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعاونيات أصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأسر شديدة الفقر.

جيم - عناصر المشروع

21 - سينفذ المشروع على امتداد سبع سنوات، وهو يتمحور حول خمسة عناصر: تنويع أصناف البن، وتنمية زراعة الشاي في مقاطعة جيكونغورو، وخطة ائتمانية مضمونة لأصحاب الحيازات الصغيرة ممن يزرعون الشاي والبن، وتنمية محاصيل نقدية وتصديرية جديدة، وتنسيق المشروع.

تنويع أصناف البن

22 - سوف يدعم المشروع: (i) إصلاح الأراضي التي يملكها الفقراء من أصحاب المزارع الصغيرة وإعادة غرس أشجار البن فيها لإنتاج ما يتراوح بين 000 8–000 10 طن من البن العربي عالي الجودة، وذلك في أماكن مختارة من منطقة المشروع؛ (ii) بحوث زراعية تستهدف تحسين جودة البن المنتج والمحافظة على هذه الجودة وإدخال طرق

زراعة سليمة تحافظ على البيئة، مع تركيز خاص على المكافحة المتكاملة للآفات وإنتاج البن بصورة عضوية؛ (iii) بناء محطات لغسيل البن ومصانع للتقشير بواسطة المؤسسات التعاونية الخاصة التي أنشئت بمقتضى المشروع؛ (iv) تقديم خدمات بواسطة شركة TWIN التجارية المحدودة والمنظمات الوطنية من أجل تحديد أداء الجمعيات التعاونية الأولية لأصحاب مزارع البن الصغيرة والتدريب على ذلك لمتابعة الأداء، وتنسيق شؤون الإدارة الفنية والإدارية، لفترة مبدئية مدتها خمس سنوات، ومساعدة قادة التعاونيات في الحصول على الخبرة اللازمة للإشراف على جودة البن المنتج ومراقبة هذه الجودة وإصدار شهادات بشأنها، ترويجا لصورة البن الرواندي عالي الجودة في الأسواق العالمية، ومساعدة هؤلاء القادة على الدخول إلى أسواق التجارة العادلة التي تبيع البن الممتاز والبن المنتج بصورة عضوية؛ (v) دراسة جدوى عن تحويل منطقتين من مناطق زراعة البن إلى إنتاج البن بصورة عضوية.

تنمية زراعة الشاي في جيكونغورو

23 - يشتمل هذا العنصر على عنصرين فرعيين، هما: إدماج إنتاج الشاي وتجهيزه في منطقة Nshili، وتنمية مزارع الشاي في الحيازات الصغيرة الجديدة في منطقة Mushubi.

24 - **إدماج عمليات إنتاج الشاي وتجهيزه في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة بمنطقة Nshili.** سيدعم المشروع: (i) تخصيص مزارع الشاي في منطقة Nshili بمقاطعة جيكونغورو. حيث ستقسم الضيعة هناك بين 4 000 مزارع من الفقراء أصحاب المزارع الصغيرة الذين يعيشون حول تلك المنطقة، منهم نسبة تتراوح بين 30%–50% نساء يرأسن أسرهن، بالإضافة إلى 200 هكتار من المزارع الجديدة لزراعة الشاي تقسم كحيازات صغيرة على نحو 800 مستفيد آخرين؛ (ii) تشكيل وتدريب أعضاء الجمعيات التعاونية الأولية من بين المستفيدين؛ (iii) إنشاء شركة تعاونية من صغار المزارعين لإقامة وتشغيل المصنع الجديد لتجهيز الشاي في منطقة Nshili؛ (iv) ربط المصنع الجديد بالشبكة الكهربائية الوطنية؛ (v) تقديم الخدمات اللازمة لإدارة شركة الشاي لفترة مبدئية مدتها خمس سنوات، ومساعدة قادة الجمعيات التعاونية الأولية في الحصول على الخبرة الكافية لإدارة الشركة؛ (vi) تقديم خدمات شركة TWIN التجارية المحدودة من أجل تشكيل التعاونيات وتدريب أعضائها وإصدار شهادات بنوعية الشاي، وتيسير تسويقه في أكثر الأسواق ربحية؛ (vii) دعم البحوث الزراعية بشأن التكنولوجيا الجديدة لإنتاج الشاي.

25 - **تنمية مزارع الشاي الصغيرة الجديدة في منطقة Mushubi.** سيتكفل المشروع بتقديم: (i) الدعم الفني واللوجستي والمالي الكافي لزراعة 1 200 هكتار من مزارع الشاي الصغيرة في منطقة Mushubi؛ (ii) إقامة مزارع شجرية على مساحة 500 هكتار، منها 200 هكتار في أراضي المنطقة و300 هكتار في مزارع الأفراد بحسب طلبات المزارعين، لتوفير الحطب اللازم للطاقة في مصنع تجهيز الشاي الذي سيقام في المنطقة؛ (iii) دراسة جدوى عن إنتاج الشاي بطريقة عضوية في المزارع الجديدة.

الخطة الائتمانية المضمونة لأصحاب مزارع الشاي والبن الصغيرة

26 - ستقوم إحدى المؤسسات المالية الوطنية بتوفير الائتمان لتعاونيات منتجي الشاي والبن، لتمكين هذه التعاونيات من تقديم قروض لأعضائها. وسيكون من حق جميع الأعضاء في الجمعيات التعاونية الأولية الحصول على قروض في حدود قدرتهم على التسديد، وهي القدرة المضمونة بتوريد المقترض لمحصوله من أجل تجهيزه بمعرفة الشركات

المختصـــة. وســـوف تقـــع مسؤولية استرداد القروض على عاتق شركات تجهيز الشاي والبن وتسويقهما. وسوف يتم تدريب الجمعيات التعاونية الأولية على إدارة خطة الائتمان.

تنمية محاصيل نقدية وتصديرية جديدة

27 - ســيدعم المشــروع الــبحوث التــي تجرى على منافذ تسويق جديدة، وإقامة علاقات تسويق مع المؤسسات المتوســطة والصــغيرة وجمعية المزارعين، وضمان خدمات شركة استشارية دولية لديها معلومات وأخصائيين على مســتوى عــال، والمساعدة في تشكيل وتدريب مجموعات المزارعين (من النساء فقط، أو الرجال فقط، أو مجموعات مخــتلطة) ترغب في زراعة محاصيل نقدية وتصديرية جديدة، وتوفير اعتماد ائتماني إلى المؤسسات المالية في رواندا مــن أجــل تمويــل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات التي تنفذها جمعيات المزارعين والتي تهدف إلى زراعة محاصيل نقدية وتصديرية جديدة.

تنسيق المشروع

28 - سيشــكل المشروع وحدة لتنسيق المشروع تتكون من وحدة مركزية صغيرة مقرها كيجالي، مع ثلاث وحدات إقليمــية لا مركــزية. وســوف تجمــع الوحدة خطط مختلف مقدمي الخدمات المشتركين في تنفيذ عناصر المشروع، وســتكون لهــا ثــلاث مهــام رئيسية، هي: إدارة صندوق المشروع، وإبرام عقود مع مقدمي الخدمات لتنفيذ عناصر المشــروع، ومــتابعة أداء مقدمــي الخدمــات، وتقييم نتائج الأنشطة. وسوف يدفع المشروع مرتبات موظفي الوحدة، وخدمــات كبــير استشــاريين دولــي لمــدة عام واحد، بالإضافة إلى تكاليف النقل والمعدات وما يرتبط بها، وتدريب الموظفين، وحلقات العمل التي تقام لاستعراض المشروع وتقييمه.

دال - التكاليف والتمويل

29 - وتقــدر الــتكلفة الكلــية للمشــروع بنحو 25.09 مليون دولار أمريكي، بما فيها مصاريف الطوارئ المادية والســعرية. وتــبلغ التكاليف بالنقد الأجنبي نحو 35% (8.90 مليون دولار أمريكي)، والرسوم والضرائب نحو (1.89 ملــيون دولار أمريكي). وسوف يمول المشروع بقرض من الصندوق قيمته 16.26 مليون دولار أمريكي، وقرض من المصــرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا قيمته 5.66 مليون دولار أمريكي. وسوف تساهم الحكومة بمبلغ 1.89 ملــيون دولار أمريكــي، بينما تساهم البنوك المحلية بمبلغ 637.500 دولار أمريكي والمستفيدون بمبلغ 637.900 دولار أمريكي.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تنويع أصناف البن	3 165.3	2 714.8	5 880.2	46	26
باء – تنمية زراعة الشاي في جيكونغورو					
• منطقة نيشيلي	5 426.3	5 009.3	10 435.6	48	46
• منطقة موشوبي	1 379.4	89.9	1 469.3	6	6
المجموع الفرعي	6 805.6	5 099.2	11 904.8	43	52
جيم – خطة الائتمان المضمونة لمزارعي الشاي والبن في المزارع الصغيرة	661.5	12.5	674.0	2	3
دال – تنمية محاصيل نقدية وتصديرية جديدة	1 585.0	-	1 585.0	-	7
هاء – وحدة تنسيق المشروع	2 203.1	447.6	2 650.7	17	12
مجموع التكاليف الأساسية	14 420.5	8 274.2	22 694.7	36	100
الطوارئ المادية	480.2	467.9	948.1	49	4
الطوارئ السعرية	1 282.3	163.1	1 445.4	11	6
التكاليف الكلية للمشروع	**16 183.0**	**8 905.2**	**25 088.2**	**35**	**111**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا		المستفيدون		المصارف المحلية		الحكومة		المجموع			عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم الضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	نقد أجنبي		
ألف – تنويع أصناف البن	5 530.1	86.0	-	-	197.8	3.1	200.0	3.1	500.4	7.8	6 428.3	25.6	2 936.5	2 991.4	500.4
باء – تنمية زراعة الشاي في جيكونغورو															
• منطقة نيشيلي	4 490.6	39.6	5 663.8	49.9	58.6	0.5	312.5	2.8	819.5	7.2	11 345.1	45.2	5 405.0	5 120.6	819.5
• منطقة موشوبي	1 320.2	75.4	-	-	267.5	15.3	-	-	164.2	9.4	1 751.9	7.0	92.8	1 494.8	164.2
المجموع الفرعي	5 810.8	44.4	5 663.8	43.2	326.1	2.5	312.5	2.4	983.8	7.5	13 097.0	52.2	5 497.8	6 615.4	983.8
جيم – خطة الائتمان المضمونة لمزارعي الشاي والبن في المزارع الصغيرة	431.0	63.4	-	-	114.0	16.8	125.0	18.4	10.1	1.5	680.1	2.7	13.9	656.1	10.1
دال – تنمية محاصيل نقدية وتصديرية جديدة	1 755.0	98.1	-	-	-	-	-	-	34.6	1.9	1 789.6	7.1	-	1 755.0	34.6
هاء – وحدة تنسيق المشروع	2 735.7	88.4	-	-	-	-	-	-	357.5	11.6	3 093.2	12.3	457.1	2 278.6	357.5
التكاليف الكلية للمشروع	**16 262.6**	**64.8**	**5 663.8**	**22.6**	**637.9**	**2.5**	**637.5**	**2.5**	**1 886.4**	**7.5**	**25 088.2**	**100.0**	**8 905.2**	**14 296.6**	**1 886.4**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

30 - **التوريد**. ستنفذ عمليات توريد السلع والخدمات وتعيين الخبراء الاستشاريين التي ستمول من القرض، طبقا للشروط الواردة في اتفاقية القرض. وستتم عمليات توريد المركبات والمعدات بالجملة – كلما أمكن ذلك – بغرض الحصول على أفضل الأسعار. وستطرح مناقصات تنافسية دولية لتوريد السلع والخدمات التي تقدر قيمتها بأكثر من 000 100 دولار أمريكي، وتطرح مناقصات تنافسية محلية لتوريد السلع والخدمات التي تتراوح قيمتها بين 000 7 و000 100 دولار، بينما يتم شراء السلع التي تقل قيمتها عن 000 7 دولار بالتسوق المباشر.

31 - وبالنسبة للعقود التي ستبرم مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات، والوكالات الحكومية المسؤولة عن قطاعي الشاي والبن، وشركة TWIN التجارية (باعتبارها الشريك التقني الرئيسي لشبكة التجارة العادلة في المشروع)، فسيتم التفاوض بشأنها بمعرفة وحدة تنسيق المشروع والموافقة عليها بمعرفة الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستقتصر الدعوة إلى تقديم عطاءات لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص (بخلاف شركة TWIN) على قائمة محدودة من المنظمات المحلية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المحلية الخاصة، يتم اختيارها مسبقا بمعرفة وحدة تنسيق المشروع على أساس الخبرة، وسجل الأداء، والقدرة على تقديم الخدمات المطلوبة. وسعيا وراء تلافي فترات التأخير الطويلة وسوء الفهم الذي حدث في بعض مشروعات الصندوق الأخرى، فستكون هناك عقود مبدئية لكل نشاط، تعد بتمويل من مرفق العمليات الخاصة، بمساعدة تقنية من جانب الصندوق. وسوف يستعرض الصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جميع هذه العقود.

32 - **الصرف**: تتولى وحدة تنسيق المشروع فتح حساب خاص بالدولار الأمريكي في المصرف المركزي لرواندا، والإشراف على هذا الحساب، وذلك طبقا لاتفاقية القرض، برصيد معتمد قدره مليون دولار أمريكي. وسيتم السحب من حساب القرض مقابل كشوف إنفاق لبنود الإنفاق التي ستحدد بمعرفة الحكومة والصندوق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسوف تفتح الحكومة حسابا للمشروع في المصرف المركزي لرواندا تودع فيه سنويا مبلغا بالفرنكات الرواندية يعادل متوسط مساهمتها السنوية في تنفيذ المشروع، وفقا للإجراءات الوطنية المتبعة بما يصل إلى مساهمة إجمالية في المشروع بحدود 000 886 1 دولار أمريكي.

33 - **الحسابات ومراجعتها**: تتحمل وحدة تنسيق المشروع مسؤولية مسك حسابات المشروع طبقا للأساليب المقررة التي اعتمدها الصندوق، وإصدار التقارير المالية نصف السنوية والسنوية. وستخضع حسابات المشروع لعملية مراجعة سنوية مستقلة. وسوف يعتمد المراجع الخارجي – الذي ستتعاقد معه وحدة تنسيق المشروع – الحسابات مع إدراج رأيه المنفصل في تقاريره عن كشوف الإنفاق، وعن استخدام حسابات المشروع والحساب الخاص.

34 - وسوف يراقب مصرف التنمية في رواندا إنتاج الجمعيات التعاونية التي يمولها المشروع وأداءها المالي، طبقا للإجراءات الموحدة التي تطبق على جميع عملاء المصرف. وستقوم الشركات بعمل تقارير ربع سنوية وسنوية عن الإنتاج وشراء معدات جديدة، والمبيعات، والأسعار، والمخزونات، والعمالة، ألخ..، وكذلك الكشوفات المالية، وتقديمها إلى مصرف التنمية في رواندا. وبعد استعراض هذه التقارير، تحول إلى وحدة تنسيق المشروع لمواصلة تحليلها،

وترسل أيضا إلى الصندوق. وسوف يبرم مصرف التنمية في رواندا عقودا مع المراجعين الخارجيين المعتمدين من أجل مراجعة حسابات الشركات سنويا، وإرسال تقارير هؤلاء المراجعين إلى وحدة تنسيق المشروع وإلى الصندوق.

35 - وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعيات المزارعين التي تعمل في تنمية محاصيل نقدية جديدة، فإن مكتب الرصد والتقييم في وحدة تنسيق المشروع سيعين خبراء استشاريين لاستعراض الإنتاج والأداء المالي بصورة منتظمة. وينبغي أن تصمم عمليات المسح هنا بحيث تحصر المشكلات التي واجهتها المؤسسات، وفرص نجاحها، وأسباب أي انتكاسات، ومدى حاجة هذه المؤسسات إلى دعم المشروع، وطلبات الحصول على دعم، ومدى فعالية وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات، ووزارة التجارة، ومصرف التنمية في رواندا، ومعهد البحوث في تقديم الدعم المطلوب.

36 - وسوف تتم مراجعة جميع المستندات التي يقدمها مقدمو الخدمات للحصول على قيمتها، والتحقق من هذه المستندات بمعرفة المشرف المالي في وحدة تنسيق المشروع قبل تقديم هذه المستندات للصندوق والمؤسسة المتعاونة. وفي خلال ثلاثة اشهر من إقفال السنة المالية للمشروع، سيرفع منسق المشروع إلى المراجعين الكشف السنوي عن مصادر الأموال واستخدامها فيما يتعلق بتنفيذ المشروع. وخلال ستة أشهر من إقفال السنة المالية يرفع منسق المشروع تقرير المراجعين إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وإلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

واو – التنظيم والإدارة

37 - يتكون هيكل تنسيق المشروع من أربعة مستويات. فوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات هي الوكالة المنفذة للمشروع، وستكون مسؤولة – من خلال اللجنة التوجيهية للمشروع – عن الإشراف العام على المشروع وضمان الاتساق بين عمليات التنفيذ وأهداف المشروع واستراتيجيته وسياساته. والمستوى الثاني سيتعلق بالإدارة العملية للمشروع، بما في ذلك الإدارة المالية والإشراف على الموارد المخصصة على المستوى الإقليمي، وإبرام العقود ومتابعة مقدمي الخدمات، وتقييم تأثير المشروع. وسوف يدار هذا المستوى بواسطة وحدة تنسيق المشروع. أما المستوى الثالث في تنسيق المشروع فيتعلق بتقديم الخدمات إلى الأسر الفقيرة، والجمعيات التعاونية الأولية، والمؤسسات التعاونية لتجهيز البن والشاي وتسويقهما، وجمعية المزارعين، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسوف تتعاقد وحدة تنسيق المشروع على هذه الخدمات مع موردين خارجيين. ويتعلق المستوى الرابع بأنشطة الإنتاج والتسويق. وسوف يدار هذا المستوى بمعرفة مؤسسات من القطاع الخاص، وقد يدخل ضمنها المؤسسات التي أنشئت أثناء المشروع.

زاي – المبررات الاقتصادية

38 - **المزايا والمستفيدون.** من المتوقع أن يشارك في عنصر تنويع أصناف البن ما بين 000 15 و000 20 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء، بمن فيهم عدد كبير من النساء اللات يرأسن أسرهن. وسوف يشترك في عنصر تنمية زراعة الشاي نحو 600 9 أسرة. ففي منطقة Nshili، سيكون عدد الأسر المستفيدة من أصحاب الحيازات الصغيرة نحو 800 4 أسرة، ثلثها على الأقل من النساء اللواتي يرأسن أسرهن. وسيكون العدد المستهدف في منطقة

Mushubi ممـــاثلا لذلـــك. أي أن الدعم الكلي الذي سيقدمه المشروع إلى القطاع الفرعي لمحاصيل التصدير التقليدية ســـيفيد مـــا بين 000 125 إلى 000 150 شخص. وليس من الممكن في هذه المرحلة تقدير عدد الأسر التي ستعمل في عنصـــر تنمية محاصيل نقدية وتصديرية جديدة، وإن كان الأرجح أن النساء ستستفدن بشكل خاص من التطورات التي تحدث في هذا المجال.

39 - ومن أهم الفوائد الملموسة لزيادة الدخل الزراعي، المحصلة النهائية لبناء القدرات وتمكين جمعيات المزارعين مـــن إدارة وتجهـــيز وتسويق إنتاجهم، وتنفيذ نظم مراقبة الجودة وإصدار شهادات لهذا الغرض، والمشاركة مع شركة TWIN التجارية، بحيث يفضي ذلك إلى تيسير الدخول إلى أسواق جديدة والحصول على أفضل الأسعار. ومن الممكن زيـــادة الدخـــل الزراعي في متوسطه بنسبة تقرب من 20% لمزارعي البن وبنسبة تتراوح بين 60%–70% لمزارعي الشـــاي. ويمكـــن تحقـــيق ذلك بتكثيف الزراعة (على ألا يكون ذلك على حساب محاصيل الأغذية)، وتحسين الجودة والتســـويق الموجـــه. ثـــم إن الشركات التعاونية لتجهيز البن والشاي ستكون في موقف يسمح لها بزيادة الأسعار التي تدفعها لمزارعي المحاصيل الخام بنسبة 30% و100% على التوالي. بعد أن تسدد بالكامل الموارد التي تلقاها المشروع لـــتمويل المرافق الصناعية. أما المساعدة التي تقدمها شركة TWIN التجارية فسوف تستمر إلى أجل غير مسمى بعد استكمال المشروع، ضمانا لاستمرار الأنشطة التجارية التي يمولها المشروع.

40 - وســـوف تســـتفيد الأسر المشاركة في المشروع أيضا من خطة الائتمان المضمونة. فسيكون بإمكان مزارعي البـــن – مثلا – اقتراض مبلغ يصل في متوسطه إلى 30 دولارا أمريكيا سنويا مقابل توريد البن، وهو مبلغ يسمح لهم بشـــراء بعـــض الأســـمدة بالأجل، لا لمحصول البن فقط وإنما لمحاصيل أخرى أيضا، أو شراء الضروريات الملحة. وســـوف يســـاعد هذا المبلغ الأسر على مواصلة النهوض بالإنتاجية وتنويع المحاصيل، واستئجار عمال زراعيين في أوقات الذروة مثل الحصاد، وكذلك شراء بعض الحيوانات.

41 - وســـوف تترجم الزيادة في الدخول إلى فوائد اجتماعية، وهي فوائد مهمة للغاية في الحد من الفقر باستمرار. وسوف تشمل هذه الفوائد زيادة عدد الأطفال الذين ينتظمون في الدراسة، حيث أنه سيصبح من الممكن استئجار عمال، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. ومن بين النتائج الأخرى للمشروع التي سيستفيد منها جميع الروانديـــين فـــي مـــنطقة المشـــروع، لا المجموعة المستهدفة وحدها، تحسين الطرق وزيادة التجانس بين المجتمعات المحلية، وهو أمر له أهمية خاصة بالنسبة لتشجيع الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

حاء – المخاطر

42 - تتوقف مخاطر انخفاض الأداء عن المستوى الأمثل على ما يلي: (i) رغبة المزارعين من أصحاب الحيازات الصـــغيرة فـــي تشـــكيل تعاونيات والالتزام بالمشاركة الإيجابية لتشغيل مشروعاتهم في القطاعات الفرعية؛ (ii) تنفيذ الترتيـــبات التنظيمية بالنسبة لتوزيع مزارع الشاي؛ (iii) فعالية الحكومة في منح الجمعيات التعاونية الأولية الشخصية القانونـــية التـــي تسمح لها بامتلاك الأسهم؛ (iv) استجابة المزارعين لتطبيق أساليب زراعية تزيد من محاصيلهم كما وكيفا، وتحافظ أو تحسن من الظروف البيئية لأراضيهم؛ (v) قدرة وحدة تنسيق المشروع على إدارة المشروع بصورة فعالة في سنواته الأولى، والتزام التعاونيات بالإدارة المستدامة للبنى الأساسية التي تحول إليها.

43 - روعيت هذه المخاطر عن تصميم المشروع، وبذلت محاولات لإدخال إجراءات للتخفيف منها بقدر الإمكان.

طاء – الأثر البيئي

44 - لا ينتظر أن يكون للمشروع أي أثر سلبي ملموس على البيئة، وبالتالي فقد صنف باعتباره ضمن الفئة ألف. بل أنه على العكس من ذلك، فالأرجح أن يكون للمشروع تأثير بيئي إيجابي للغاية، لا سيما فيما يتعلق بصيانة التربة. فأشجار البن والشاي على السواء هي أشجار معمره، وبالتالي فإنها تصنع لنفسها جذورا دائمة متشعبة تجعل التربة أكثر تماسكا، وبالتالي يتحسن استقرارها. أما إنتاج البن بصورة عضوية، فقد تبين أنه ممكن من الناحية المالية، الأمر الذي سيحسن أيضا من إدارة البيئة. وبالنسبة للمحاصيل الأخرى مثل ثمرة زهرة الآلام وأشجار التوت، فسيكون لها نفس مزايا الشاي والبن من حيث مقاومة تآكل التربة. وعندما يبدأ المزارعون في الحصول على أسعار مرتفعة وأكثر استقرارا مقابل إنتاجهم، فسيكونون في موقف أقوى يسمح لهم بتوفير المدخلات اللازمة (الفرش الذي تغطى به النباتات لوقايتها من البرد مثلا، والأيدي العاملة) لإدارة أراضيهم ولتعظيم إنتاجهم، ولحماية بيئتهم.

45 - والأخطار البيئية التي قد يسببها المشروع محصورة في تأثير تدفقات المحطات الجديدة لغسيل البن. ولذا فإن تقدير تكاليف محطات الغسيل هذه تشتمل على المعدات اللازمة لمنع إطلاق أي مواد ملوثة من هذه المحطات. وسيتكفل الخبراء الاستشاريون الذين تعينهم وحدة تنسيق المشروع بضمان التزام شركات تجهيز البن بسياسات المشروع في هذا المجال.

ياء – السمات الابتكارية

46 - إن أهم ابتكار للمشروع هو مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تقديم المزارعين الروانديين الفقراء من أصحاب المزارع الصغيرة الذين يزرعون المحاصيل النقدية والتصديرية إلى حلبة النشاط الصناعي الحديث، وإلى أنشطة التسويق والمال. فالترتيبات المؤسسية المالية المقترحة توفر جسرا بين جمعيات صغار المزارعين المحلية وبين نمط المنظمات التي تملك القدرة القانونية والمالية على ممارسة نشاط تجاري في الأسواق العالمية.

47 - ومن أهم الابتكارات الموجودة في تصميم المشروع، ربط المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق ربح والمتخصصة في تشجيع الروابط بين تعاونيات المنتجين في البلدان النامية ومنظمات التجارة العادلة التي تملك فرصا للدخول إلى أسواق بيع الأغذية بالتجزئة في البلدان ذات الدخل المرتفع. ونظرا للخبرة المحدودة لدى كل من الصندوق والحكومة في التعامل مع منظمة التجارة العادلة، فقد استطاع الصندوق أن يضمن مشاركة شركة TWIN كشريك تقني في المشروع. وتتفق ملامح المشروع هذه مع استراتيجية الصندوق التي تهدف إلى زيادة مشاركة الفقراء وتمكينهم في الدورة الكاملة لإنتاج منتجاتهم وتصنيعها وتسويقها، وضمان التعاون الفعال مع القطاع الخاص.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

48 - تشكل اتفاقية القرض بين الجمهورية الرواندية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم عليها أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

49 - والجمهورية الرواندية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

50 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

51 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى الجمهورية الرواندية قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها اثنا عشر مليونا وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (12 300 000)، على أن يستحق في موعد غايته 1 أكتوبر/تشرين الأول 2042، وأن يتحمل رسم الخدمة الذي يحدده الصندوق سنويا بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذا التقرير الذي يضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2002)

1 - لأغراض تنفيذ المشروع تتيح حكومة جمهورية رواندا (المشار إليها فيما بعد باسم "الحكومة") حصيلة القرض إلى وحدة تنسيق المشروع مرفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية والاتفاقية الفرعية القائدة، والإجراءات الوطنية العرفية للمساعدة الإنمائية.

2 - تتيح الحكومة لوحدة تنسيق المشروع خلال فترة تنفيذ المشروع أموالا مقابلة من مواردها الذاتية بمبلغ إجمالي قدره 000 886 1 دولار أمريكي. وبناء على خطط العمل والميزانيات السنوية ووفقا لما تطلبه وحدة تنسيق المشروع، فإن الحكومة ستقوم كل ثلاثة أشهر بإيداع سلفا تمثل مساهمتها المقابلة في حساب المشروع، وذلك بمقادير تناظر كل الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات الموردة محليا وعلى البضائع المستوردة المعفاة من الرسوم الجمركية. وتسجل الأموال المقابلة في ظل برنامج الاستثمارات العامة. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بتحويل الأموال إلى المصرف الوطني لرواندا، وفقا لأحكام خطط العمل والميزانيات السنوية والاتفاقية الفرعية التي ستبرم بين الحكومة والمصرف المذكور.

3 - وكجزء من الحفاظ على الأساليب البيئية السليمة تحافظ الحكومة على الأساليب الناشئة لمكافحة الآفات في ظل المشروع. وتحقيقا لذلك تكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل المشروع أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من وقت لآخر، أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف مبيدات الآفات بحسب خطورتها والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996-1997، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

4 - تضطلع وحدة تنسيق المشروع بالمسؤولية عن رصد وتقييم أداء المشروع بناء على ما يلي:

(أ) المستويات الإنتاجية المحققة والأداء المالي للمشروعات الممولة من المشروع؛

(ب) رصد أي تغيرات في وضع المستفيدين من المشروع، ولا سيما من حيث مشاركة النساء، ولا سيما منهن اللواتي يتولين رئاسة الأسر التي تعيش دون خط الفقر؛

(جـ) الإيرادات الإضافية التي يستخلصها المزارعون المنخرطون في إنتاج المحاصيل النقدية وأثر مثل هذا الدخل الإضافي على الأوضاع المعيشية للأسر؛

(د) تقييم التنمية المؤسسية على مستوى المزارعين.

وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والصغرية، ورابطات المزارعين وموفري الخدمات (بما في ذلك مشروع تطوير البنية الأساسية وتنمية موارد المجتمع المحلي في أوموتارا) فإن وحدة تنسيق المشروع ستبرم عقودا إن دعت الضرورة، لتوفير خدمات الخبراء الاستشاريين لاستعراض الإنتاج والأداء المالي بانتظام. وسيقوم مصرف رواندا الإنمائي بتقدير المخرجات والأداء المالي للشركات المنخرطة في إنتاج، وتجهيز، وتسويق الشاي والبن إلى جانب شركة شاي نشيلي، ورفع تقرير بما تخلص إليه إلى وحدة تنسيق المشروع. واعتبارا من السنة الثانية للمشروع ستنظم وحدة تنسيق المشروع حلقات عمل تشاركية لاستعراض أداء المشروع.

5 - تكفل الحكومة تمتع موظفي المشروع بالتأمين إزاء المخاطر الصحية والحوادث، وفقا للوائح السارية ضمن البلد.

6 - يرمي المشروع إلى تنشيط تقدم النساء عبر تدابير مخصوصة بما في ذلك، وضمن جملة أمور، توزيع الأراضي من أملاك مؤسسة OCIR-THÉ في نشيلي عليهن ومساعدتهن على المشاركة في تعاونيات الإنتاج، والتجهيز، والتسويق. وسيحظى إدماج النساء في العمليات الاقتصادية بمساندة قوية من المشروع ومن المفترض أن يسفر ذلك على تمثيل المرأة تمثيلا قويا في مختلف اللجان وفي امتلاكهن لقدرة مكافئة على الوصول إلى المرافق ذاتها التي يصل إليها الرجال فيما يتصل بالعمالة ضمن إطار استثمارات المشروع.

7 - وسيجري التعاقد مع موظفي المشروع بموجب عقود سنوية يعتمد تجديدها على حسن الأداء، وعبر عملية انتقاء تنافسية على المستوى الوطني. وستتخذ الترتيبات للتقييم المنتظم لأداء الموظفين. وستتخذ قرارات التعاقد مع كبار موظفي المشروع (كبير المنسقين، والمنسقون الثلاثة على مستوى المقاطعات، والمستشار التقني، والمدير الإداري والمالي، وموظف الرصد والتقييم، والمحاسبون الأربعة)، وكذلك إنهاء العقود، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الصندوق.

8 - حدد ما يلي كشروط للصرف من حصيلة القرض:

(أ) لا يجوز القيام بأي عملية صرف من حساب المشروع إلى أن توفر وكالة المشروع القائدة المرافق المكتبية للوحدة الرئيسية لتنسيق المشروع في كيغالي ولوحدات تنسيق المشروع الثلاث على مستوى المقاطعات في جيكونغورو، وكيبويي، وكيغالي- نغالي.

(ب) لا يجوز القيام بأي عمليات للصرف فيما يتعلق بالنفقات المتصلة بالأشغال المدنية إلى أن يتم مايلي:

(i) أن تعد الحكومة الوثائق الضرورية لتوزيع أراضي مزرعة OCIR-THÉ في نشيلي على شركة الشاي التعاونية بعد أن يتم إنشاء هذه الشركة؛

(ii) أن تخطر الحكومة الصندوق باستراتيجيتها الجديدة لقطاع البن، بما فيما ذلك، وضمن جملة أمور، سياستها إزاء مواقع المحطات الجديدة لغسل البن، بغية تفادي تداخل الوظائف.

(جـــ) لا يجـــوز القيام بأي عمليات للسحب فيما يتعلق بأموال الأسهم وتسهيلات السحب على الكشوف إلى أن توافـــق الحكومة على تعيين مستشار دولي لكبير منسقي المشروع لمدة عام واحد وذلك للمساعدة في إبرام العقود مع موفري الخدمات.

(د) لا يجوز القيام بأي عمليات للسحب فيما يتصل بفئة موفري الخدمات إلى أن يتم ما يلي:

(i) توزيع الحزم الفردية من الأراضي على كل المستفيدين والذين تشكل النساء اللواتي يترأسن الأسر نسبة 30% منهم على الأقل؛

(ii) منح حقوق الانتفاع لكل المستفيدين؛

(iii) إنشاء تعاونيات المستفيدين قانونيا؛ و

(iv) توقيع عقد مع مشروع تطوير البنية الأساسية وتنمية موارد المجتمع المحلي في أوموتارا.

9 - حدد ما يلي كشروط إضافية لنفاذ القرض:

(أ) أن تكـــون المجـــتمعات المحلية في قسم نشيلي، وتحت إشراف وكالة المشروع القائدة، قد حـــددت ووضعت قوائم بأسماء المستفيدين لتلقي الأراضي من مزرعة OCIR-THÉ ، وأن تكون الأراضي قد وزعت بناء على هذه القوائم.

(ب) أن يكون قد تم تعيين كبير منسقي المشروع والمدير الإداري والمالي على أساس إجراءات الانتقاء التنافسية على المستوى الوطني.

(جـــ) أن يكون قد تم إعداد العطاء الوطني للتعاقد مع المنسقين على مستوى المقاطعات.

(د) أن يكون قد تم إعداد العطاء الدولي للتعاقد مع مستشار كبير منسقي المشروع.

(هـــ) أن تكـــون الحكومـــة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا قد وقعا على اتفاقية قرض المصرف المذكور.

(و) أن يكون قد تم رفع مسودة العقد مع مشروع تطوير البنية الأساسية وتنمية موارد المجتمع المحلي في أوموتارا إلى الحكومة والصندوق للتعليق عليه.

(ز) أن تكـــون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن وزارة العدل أو أي هيـــئة أخـــرى تمـــتلك هـــذه الصـــلاحية، وأن يكـــون هذا الرأي مقبولا من حيث الشكل والموضوع.